article55egypt

# نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال الفترة من 1 أغسطس حتى 31 أغسطس 2025

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

نجدة لحقوق الانسان
Najda Human Rights

**المادة (55) من الدستور المصري:**

**«كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحيًا...».**

## مستجدات الواقع المصري في أغسطس 2025

شهد شهر أغسطس 2025 في مصر تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة تعكس تعقيدات المشهد الداخلي وتداخلاته مع التحولات الإقليمية والدولية، كان أبرز هذه التطورات استمرار حصار غزة ومنع دخول المساعدات المكدسة في سيناء في مصر وفشل أي محاولات لإدخال هذه المساعدات مع الإعلان عن قبول صفقة التفاوض ثم الاعراض عنها والتلويح باجتياح غزة كذلك تمت انتخابات مجلس الشيوخ وشهدت الانتخابات عزوف عام عن المشاركة ملحوظ وبلغت نسب الحضور نسب متدنية للغاية من قبل المواطنين حيث أعلنت اللجنة المشرفة للانتخابات ان النسبة بلغت حوالى 17 % وهي نسبة متدنية الا ان المشاهدات تقول ان النسبة اقل من هذا بكثير، كذلك ذكر في مقالات لاحد الكتاب الصحفيين ان انسبة الفقر بلغت حوالى 80 % من المصريين بنسب مختلفة وأن الحكومة تغض الطرف عن المعناة وأنها لا تنفذ إصلاحات اقتصادية حقيقية وحلول لذلك ، كما أثارت تصريحات وزير الري القلق لدي عموم المواطنين عندما صرح وزير الري هاني سويلم خلال تصريحات متلفزة: أن مصر ستدخل مرحلة الشح المائي القاسي في السنوات المقبلة نتيجة الزيادة السكانية والدولة تفهم وتعي ذلك جيدًا كذلك تم دخول قانون الإيجارات الجديد حيز التنفيذ بعد التصديق عليه وهو مازال يمثل حالة قلق لدي عموم المواطنين وخاصة كبار السن وأصحاب المعاشات من فقدان مكان سكنهم مع عدم قدرتهم على الانتقال او الحصول على أماكن بديلة لهم.

استمرت الهجمات الأمنية والاستهدافات القضائية ضد المواطنين والمدافعين عن حقوق الانسان بوتيرتها المعتادة، حيث استدعت نيابة أمن الدولة لينا عطا الله، رئيسة تحرير موقع «مدى مصر»، للتحقيق، بعد نشر الموقع تقريرًا عن انتهاكات في سجن بدر 3، وسط نفي من وزارة الداخلية وأفرج عنها بكفالة قدرها 30 ألف جنيه. مع استمرار حملة اعتقالات موسعة تشنها وزارة الداخلية ضد "التيكتوكرز".. وردود الأفعال متباينة ما بين مؤيد لهذا من اجل حماية القيم والاسرة والمجتمع وما بين معترض مؤكد أن العقوبات لا ينبغي أن تتحول إلى أداة للترهيب المجتمعي أو لقمع حرية التعبير. وان الحل ليس دائما أمنى فقط.

رئيس لجنة الاتصالات بالبرلمان أحمد بدوي يقول إن مصر لن تتهاون مع صناع المحتوى المضر بالأمن القومي، مؤكدًا أن العقوبات قد تصل إلى السجن المؤبد، في إطار جهود الدولة لضبط منصات التواصل الاجتماعي.

كذلك قامت نيابة أمن الدولة المصرية بإخلاء سبيل المدافعة عن حقوق الإنسان ماهينور المصري بكفالة 50 ألف جنيه بعد التحقيق معها في القضية رقم 6322 لسنة 2025 حصر أمن دولة عليا، حيث وجهت لها اتهامات بإذاعة أخبار وبيانات وشائعات كاذبة من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة وإضعاف هيبة الدولة، ونفت ماهينور الاتهامات مؤكدة التزامها بالنشاط الحقوقي المشروع.

كريم عنارة/ نائل حسن / أحمد خليفة ساعات طويلة قضاها ٣ من الحقوقيين وسجناء الرأي السابقين بعدما جرى القبض عليهم من مناطق متفرقة وإحالتهم لنيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معهم. قبل أن تقرر النيابة لاحقا إخلاء سبيلهم بالضمان الشخصي بعد تحقيقات استمرت ساعات جرى مناقشتهم خلالها حول منشورات تعبر عن آرائهم على حساباتهم الشخصية.

خلال الشهر أيضًا تصاعدت الاحتجاجات المهنية التي تعكس استياء قطاعات كبيرة من المجتمع تجاه السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث نظمت العشرات من الموظفات بالهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار من عدة محافظات، وقفة احتجاجية، أمام مقر الهيئة بمحافظة القاهرة، وذلك احتجاجًا منهن على عدم تثبيتهن في الهيئة.

كذلك موظفو معهد الهندسة وتكنولوجيا الطيران استغاثوا بعد فصل نحو 100 من أعضاء هيئة التدريس والإداريين والعمال، عبر رسالة في مجموعة على تطبيق واتساب، أرسلت من قبل القائم بأعمال عميدة المعهد.

كذلك اعتصام عمال مجموعة فرج الله للصناعات الغذائية في برج العرب بالإسكندرية احتجاجًا على تأخر الرواتب وعدم تطبيق الحد الأدنى للأجور.

استمرت ايضا المحاكمات التي تضم الالاف امام محاكم الجنايات وخاصة محكمة جنايات بدر بدوائرها والتي تضم محامين ومدافعين عن حقوق الانسان وصحفيين واقتصاديين وسياسيين وناشطين وغيرهم مع استمرار حبسهم ورفض الافراج عنهم رغم تجاز العديد منهم لمدة الحبس الاحتياطي وكذلك استمر حبس المتضامنين مع غزة وما يحدث لشعب فلسطين حيث لم يتم الافراج عن أي منهم خلال الفترة الماضية.

على الصعيد الحقوقي للمحبوسين والسجناء، زادت بشكل ملحوظ حالات الوفاة داخل مقار السجون ومقار الاحتجاز وتنوعت ما بين شبهة قتل تحت التعذيب وكذلك الإهمال الطبي وسوء أوضاع الاحتجاز بشكل عام، وما زالت الإضرابات مستمرة في سجن "بدر 3" وتزايد في محاولات الانتحار بين المعتقلين مع تعتيم تام عما يحدث من انتهاكات داخل السجن، مع استمرار وصول شكاوى عديدة عن انتهاكات داخل السجون ومراكز الاحتجاز.

وعلى الصعيد الاممي، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (فولكر ترك) السلطات المصرية إلى وضع حد لممارسة تسمح باحتجاز منتقدي الحكومة، تعسفيا ولفترات طويلة، حتى بعد قضائهم مدة عقوباتهم أو بلوغهم الحد الأقصى للاحتجاز الاحتياطي.

وقال المفوض السامي إن هذه الاستراتيجية - التي أصبحت تُعرف باسم «التدوير» - استهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء، والمحامين، والصحفيين، والمتظاهرين السلميين، والمعارضين السياسيين.

وتتضمن هذه الممارسة، وفقا لمفوض حقوق الإنسان، توجيه السلطات تهما جديدة للأفراد عندما يوشكون على إكمال مدة عقوبتهم في السجن أو عندما يصلون إلى الحد الأقصى للفترة القانونية للاحتجاز الاحتياطي، مما يحول دون إطلاق سراحهم.

وغالبا ما تكون هذه التهم الجديدة، والتي تُوجه في كثير من الأحيان بموجب قوانين مكافحة الإرهاب، مشابهة لتلك التي سبق أن وُجهت إليهم أو أدينوا بها، وكثيرا ما تفتقر إلى أساس جوهري.

# موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية أغسطس 2025

## رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر أغسطس 2025 الانتهاكات التالية:

رصدت منظماتنا خلال شهر أغسطس 2025 ستة عشر واقعة وفاة داخل مقار الاحتجاز المصرية، كان أول الضحايا هو / عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن داخل قسم شرطة العمرانية بمحافظة الجيزة، وذلك بحسب ما أفادت به أسرته التي قالت إنه توفي جراء الضرب والتعذيب أثناء احتجازه، وذكرت الأسرة أن عبد الرحمن كان يتصل بهم من داخل الحجز طالبا أموالا مقابل وقف تعذيبه.

كما رصدنا وفاة المعتقل الأستاذ الدكتور ناجي علي البرنس، أستاذ جراحة الفم والفكين بكلية طب الأسنان – جامعة الإسكندرية، عن عمر ناهز 69 عامًا، وذلك داخل محبسه في سجن بدر 3، بعد ثلاث سنوات من الحبس الاحتياطي على ذمة القضية رقم 1222 لسنة 2021 حصر أمن دولة عليا، ورغم سنه المتقدم ومكانته الأكاديمية والعلمية المرموقة، ظل الدكتور البرنس رهن الاعتقال دون محاكمة عادلة، في ظروف احتجاز قاسية تفتقر لأدنى مقومات الرعاية الصحية والكرامة الإنسانية.

كما رصدنا وفاة المعتقل الدكتور عاطف محمود زغلول، البالغ من العمر 52 عامًا، داخل مستشفى نُقل إليها من مركز شرطة أبو كبير بمحافظة الشرقية، بعد تدهور حالته الصحية الحادة جراء معاناته من أمراض القلب، حيث كان قد أجرى عمليات تركيب دعامات سابقة، وتعرض لأزمة صحية لم يتم التعامل معها بالسرعة المطلوبة ،الدكتور عاطف، وهو طبيب أطفال معروف من مدينة أبو كبير، كان معتقلًا على خلفية قضية تتعلق بـ»الانضمام إلى جماعة إرهابية « في محضر جنح، ورغم تدهور حالته الصحية، تأخر نقله إلى المستشفى، ما فاقم وضعه وأدى إلى وفاته

كما رصدنا وفاة المعتقل رجب ثابت، من محافظة بني سويف، وأب لطفلين (جَنّة ومحمد)، داخل محبسه في ظروف غامضة، بعد تعرضه لاحتجاز في بيئة غير آدمية، وسط اتهامات للإدارة الأمنية بالإهمال الجسيم وتأخر إبلاغ أسرته بوفاته لمدة أربعة أيام كاملة، وفقًا لشهادة ابن عمه المحامي، حضر يوم الجلسة برفقة المحامي أيمن نعامة ونقيب محامي بني سويف طارق عبد العظيم، ليكتشف غيابه عن قائمة المحبوسين المعروضين أمام المحكمة، وعند الاستفسار، أُبلغ في قسم الشرطة بوفاته، دون أي تفسير رسمي واضح أو تقرير طبي يوضح أسباب الوفاة.

أيضا رصدنا وفاة المواطن السوداني / مجاهد عادل محمد أحمد من أبناء مدينة دنقلا، ويعمل موظفاً بمطار الخرطوم، داخل قسم الأهرام بمحافظة الجيزة متأثرا بمضاعفات مرض السكري حيث كان محتجزاً داخل القسم لمدة 21 يوماً.. السلطات المصرية كانت تنوي ترحيله إلى السودان وفشلت اتصالات ذويه للإفراج عنه لتلقي العلاج.

كما رصدنا وفاة المعتقل / تامر حسني عبد الحميد دسوقي، 56 عامًا، داخل سجن ليمان المنيا وهو صاحب مغسلة "دراي كلين" من منطقة العجوزة – بمحافظة الجيزة، والمحبوس منذ منتصف عام 2014 على خلفية حكم بالسجن المؤبد في القضية رقم 5192 لسنة 2015 جنايات الدقي، والمقيدة برقم 581 لسنة 2015 كلي شمال الجيزة، تحت رقم 250 لسنة 2014 حصر أمن الدولة العليا، والمعروفة إعلاميًا باسم "خلية الجيزة"، وقد كان يعاني من مشاكل خطيرة في القلب، حيث انخفضت كفاءة القلب إلى 20%، إضافةً إلى مضاعفات شديدة لمرض السكري. ورغم تدهور حالته الصحية منذ فترة طويلة وتوصية طبيب السجن بضرورة نقله للمستشفى الخارجي، إلا أنه لم يتلقَّ الرعاية اللازمة، ما أدى لوفاته.

كما رصدنا وفاة / وائل يوسف خيري (21 عامًا)، الشهير بـ "كيرلس»، بعد وفاته داخل محبسه بقسم شرطة الهرم، وبحسب رواية محامي الأسرة، فإن الواقعة بدأت قبل أسبوع أثناء وجود كيرلس في منطقة حدائق الأهرام لتوصيل أفراد من أسرته إلى سيارة أجرة متجهة لمحافظة المنيا، حينما اعترضه شخصان اتهما خاله بالنصب عليهما والحصول على 300 ألف جنيه من كل منهما مقابل مساعدتهما على الهجرة غير الشرعية لإيطاليا، «الشابان احتجزا كيرلس وطلبا له شرطة النجدة التي حضرت وحررت محضرًا بالواقعة وأحالت الثلاثة إلى قسم شرطة الهرم». وُجّهت إلى كيرلس وأربعة من أفراد أسرته اتهامات بالنصب، واستنادًا إلى محضر تحريات مباحث القسم، أمرت النيابة بحبسه أربعة أيام على ذمة التحقيقات في القضية رقم 34936 لسنة 2025 جنح الهرم، مع ضبط وإحضار باقي المتهمين. وأوضح المحامي أن الأسرة فوجئت يوم

الاثنين الماضي، وهو موعد نظر تجديد حبس كيرلس أمام قاضي المعارضات عبر الفيديو كونفرانس، بعدم حضوره بدعوى «تعذر حضوره»، لتفاجأ أسرته بالنيابة تخطرها بوفاته داخل الحجز على يد 5 من المحتجزين بداخله.

أيضًا رصدنا وفاة الشاب «حازم فتحي» داخل محبسه بقسم شرطة نجع حمادي في قنا، وهو صاحب واقعة الشجار الشهيرة مع الضابط «محمد الملقب» بالسوبر ماركت في نجع حمادي ، حيث بدأت القضية التي أثارت جدلاً واسعاً آنذاك في مارس الماضي، حين ألقي القبض على "حازم فتحي" وأحد العاملين في محل سوبر ماركت بمحافظة قنا، بعد مشادة مع الضابط انتهت باشتباك بالأيدي وركلات، ليصدر قرار النيابة بحبسهما احتياطياً لمدة 15 يوماً ، وبحسب المعلومات المتوفرة، وقعت الوفاة في قسم شرطة نجع حمادي في محافظة قنا، نتيجة سوء أوضاع الاحتجاز والإهمال الطبي الذي يعانيه المحتجزين في مقار الاحتجاز المصرية.

كما رصدنا وفاة المعتقل / علي حسن عامر أبو طالب 77 عامًا إمام مسجد عثمان بكرداسة - مدرس بالمعاش وذلك في محبسه بسجن وادي النطرون نتيجة سوء ظروف الاحتجاز والإهمال الطبي الفاحش وهو معتقل منذ 2013 فيما عرف بأحداث قسم شرطة كرداسة.

رصدنا وفاة اثنين من المحتجزين على ذمة قضايا جنائية وذلك في حجز قسم شرطة المنشية في مدينة الإسكندرية بسبب التعذيب والازدحام داخل الحجز وارتفاع درجات الحرارة ، الأول وفاة المحتجز / رمضان السيد حسن، نتيجة التعذيب بعد أن قام ضباط الشرطة بالقسم بتناوب الضرب عليه من أجل الإفصاح عن مكان تواجد شقيقه الذي كان من المفترض إلقاء القبض عليه من البداية بدلاً منه ، الوفاة الثانية لشاب يدعى/ محمد احمد سعد كان ينفذ عقوبة بالحبس 6 أشهر في قضية تعاطي مواد مخدرة، أصيب بحمى شديدة وإعياء نقل على إثرها لإحدى المستشفيات ثم تمت إعادته لقسم الشرطة حتى عاوده المرض ولفظ أنفاسه الأخيرة.

رصدنا وفاة / وليد أحمد طه رسلان – موظف ببنك مصر وأب لطفلين – داخل حجز قسم ثان شبرا الخيمة في ظروف غامضة، وسط شبهات قوية حول تعرضه لانتهاكات أدت إلى وفاته.، لأسرة أكدت أن الضحية كان قد استغاث بالشرطة بعد تعرضه وأسرته لإطلاق نار من أحد جيرانه وابن شقيقه، لكن القسم – بسبب صلة قرابة الجاني بأمين شرطة – احتجز المجني عليه نفسه بدلاً من المعتدين، وضغط عليه للتنازل عن المحضر، ثم جُدد حبسه رغم أنه هو المبلِّغ بالواقعة. وبعد أيام، تلقت أسرته خبر وفاته داخل الحجز، رغم عدم معاناته من أي أمراض، فيما رفض القسم تحرير محضر لإثبات شكوك الأسرة في وجود شبهة جنائية.

رصدنا وفاة / محرم فؤاد علي عزب (50 عامًا) صاحب مصنع رخام بمنطقة شق الثعبان بعد أقل من 24 ساعة على اعتقاله من منزله في حي البساتين بالقاهرة، حيث تم اعتقال محرم فؤاد فجرأ، قبل أن تُبلغ العائلة بوفاته في الساعات الأولى من صباح يوم الخميس 20 أغسطس، حيث تسلمت الجثمان في الثانية والنصف فجراً، وسط تشديدات أمنية منعت إقامة صلاة الجنازة أو الإعلان عنها في المساجد، واقتصر الدفن على أسرته فقط.

رصدنا وفاة الشاب/ سيف إمام (23 عامًا) داخل محبسه بقسم عين شمس بالقاهرة بعد تعرضه للتعذيب حيث تم القبض عليه بدعوى سرقة هاتف محمول، وبحسب أسرته، تعرّض سيف للاختفاء القسري مدة ثلاثة أيام قبل عرضه على النيابة، التي اكتشفت أن ما اعتبره الضابط «حرزًا» لم يكن سوى هاتفه الشخصي، وتلقت العائلة اتصالًا من ضابط بالقسم يبلغهم بوفاته. وعند استلام الجثمان، فوجئت الأسرة بآثار تعذيب مروّعة تمثلت في: كسور في الجمجمة، وتهتك في الأنف، وكدمات وجروح غطت جسده بالكامل، ووفقًا لشهادة خاله، فقد انهال ستة من الأمناء والضباط على سيف ضربًا وتعذيبًا لعدة ساعات متواصلة، وهو مقيد اليدين، حتى لفظ أنفاسه الأخيرة.

رصدنا وفاة الشاب / مهند أحمد عبد العظيم الفقي، البالغ من العمر 30 عامًا، من قرية تتا – مركز منوف بمحافظة المنوفية، بعد أيام من احتجازه داخل قسم شرطة منوف عقب القبض وبحسب المصادر، نُقل مهند في حالة حرجة إلى مستشفى منوف العام، ثم جرى تحويله إلى معهد السموم بشبين الكوم، حيث تبين تعرضه لضرب مبرح أفضى إلى ارتشاح في المخ، ونزيف داخلي، واضطرابات حادة في الوعي، ورغم وضعه على جهاز التنفس الصناعي، فارق الحياة متأثرًا بإصاباته جراء التعذيب.

كما رصدنا وفاة المعتقل المهندس / السيد عبد الله عطوة، داخل سجن العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية، المهندس السيد من قرية كفور نجم – مركز الإبراهيمية – محافظة الشرقية، وكان قد اعتُقل منذ عام 2013 على خلفية قضايا

سياسية، وظل رهن الاحتجاز لما يزيد عن عشر سنوات. وكان المهندس عطوة يعمل مهندسًا مدنيًا ورجل أعمال، قبل أن يتم احتجازه، وتم نقل جثمانه إلى مستشفى الأحرار بمدينة الزقازيق، بعد تدهور حالته الصحية داخل محبسه، والتي أدت الى وفاته نتيجة عدم تقديم الرعاية الطبية اللازمة له وتأخر نقلة للمستشفى.

استمرار انتهاكات سجن بدر 3 ورغم تسرّب بعض الأخبار حول محاولات انتحار متكررة وإضرابات عن الطعام، فإن السلطات في مصر سرعان ما اتخذت إجراءات تعتيم كامل على ما يجري داخل السجن، إذ انقطعت الأخبار بشكل تام، ولم يعد ذوو المعتقلين يعرفون أي معلومات عن أبنائهم. كما تزايدت عزلة السجن بعد منع المعتقلين من حضور جلسات محاكماتهم، رغم انعقادها في المحكمة الواقعة داخل المجمع الأمني الملاصق للسجن، حيث تذرعت السلطات بـ"تعذر إحضارهم"، وهو ما يعزز المخاوف على حياتهم ويؤشر إلى أن التعتيم المنهج أصبح جزءًا من سياسة القمع داخل سجن بدر 3.

ورصدت مؤسساتنا إصابة الناشطة الحقوقية والمترجمة مروة عرفة بجلطة في الشريان الرئوي نتيجة الإهمال الطبي داخل سجن العاشر من رمضان 4، ما أدى لتدهور حالتها الصحية بشكل خطير وصعوبة في التنفس وعدم القدرة على الحركة. ورغم المطالبات القانونية بنقلها لمستشفى متخصص، رفضت نيابة أمن الدولة ذلك.

رصدنا معلومات مؤكدة تفيد بدخول عدد من المعتقلين السياسيين بسجن أبو زعبل 2 في إضراب مفتوح عن الطعام، احتجاجًا على الانتهاكات الجسيمة التي يتعرضون لها داخل مقر احتجازهم.

رصدنا قيام الإدارة الأمنية داخل مركز الإصلاح والتأهيل "تأهيل 6" بمدينة العاشر من رمضان بحملة عقاب جماعي حيث قامت بممارسة حملات قمع وانتهاكات بحق العشرات من المعتقلين السياسيين اغلبهم من الشباب، وذلك على خلفية احتجاجهم على استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتضامنهم مع الضحايا الفلسطينيين، ومطالبتهم بوقف التنكيل بهم وتدويرهم على ذمة قضايا جديدة واستمرار حبسهم الاحتياطي لسنوات دون مبرر ومطالبتهم بإخلاء سبيلهم.

كذلك رصدنا دخول المعتقل الشاب محمد علام، المعروف بـ"ريفالدوا"، والبالغ من العمر 25 عامًا، في إضراب مفتوح عن الطعام داخل زنزانته الانفرادية بسجن المنيا شديد الحراسة وذلك احتجاجًا على ما يتعرض له من انتهاكات، من بينها التعذيب الجسدي والنفسي والتغريب القسري ، وكان المعتقل محمد علام قد تعرض لعملية تغريب قسري ا من سجن العاشر من رمضان (تأهيل 6) إلى سجن المنيا شديد الحراسة، بعد سلسلة من الانتهاكات والتنكيل المتواصل به منذ اعتقاله فيوم 11 يناير 2025، حيث تم اقتحام منزل جدته بطريقة عنيفة أدت إلى إصابتها بكسر في الحوض، نتيجة لترويعها من قبل القوات الأمنية أثناء عملية الاعتقال.

رصدنا استغاثات عاجلة من أسر عدد من السجناء، ولا سيما المرضى منهم، المحتجزين بسجن المنيا شديد الحراسة، تفيد بصدور تعليمات مباشرة من مأمور السجن ورئيس المباحث بمنع دخول الأدوية إلى المعتقلين والسجناء الجنائيين على حد سواء، بما في ذلك أدوية الأمراض المزمنة، دون توفير بدائل علاجية داخل السجن، وقد أدى هذا الإجراء إلى تدهور الحالة الصحية والعقلية للعشرات من السجناء، ويُخشى أن يتسبب في انتكاسات خطيرة قد تؤدي إلى الوفاة، وهو ما يمثل انتهاكاً صريحاً لحق السجناء في الرعاية الصحية ، كذلك شكاوى من عدد من النساء والفتيات الزائرات للسجن، أفدنَ فيها بتعرضهن لعمليات تفتيش تنطوي على سلوكيات تحرش لفظي وجسدي غير مبررة أثناء الزيارات، إلى جانب الإهانات والسباب الموجه لهن وللسجناء، مما يخلّف آثاراً نفسية بالغة السوء، ويثير حالة من الغضب المتصاعد بين الأهالي.

بناء على ما سبق ترى المنظمات في تحالف «المادة 55» أن ما يجري داخل السجون ومقار الاحتجاز في مصر ليس أمرًا عابرًا أو مجرد خروقات فردية كما تدعي وزارة الداخلية، بل هو نهج ممنهج في التعامل مع ملف المحتجزين، ولا سيما السياسيين منهم.

وتؤكد المنظمات أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتبعها السلطات المصرية تجاه مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز، قد ساهمت في ترسيخ هذه الممارسات وجعلها جزءًا من عمل مؤسسي لمصلحة السجون. فلم يسبق أن تمت محاسبة أي مسؤول أو قيادة رغم ثبوت وتوثيق الانتهاكات المتكررة.

كما تحذر المنظمات من أن هذه السياسات تزيد من المخاوف على مصير المحتجزين، خاصة بعد الارتفاع الملحوظ في أعداد الوفيات داخل أماكن الاحتجاز، إلى جانب التدهور المستمر في الأوضاع المعيشية.

ولذلك يطالب تحالف «المادة 55» بفتح تحقيق عاجل في هذه الانتهاكات، محاسبة المسؤولين عنها وفق القانونين المصري والدولي، الالتزام بتطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية، والتوقف عن مخالفتها، توفير مقومات الحياة الكريمة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

**تحالف المادة 55** https://www.facebook.com/Article55egypt

article55egypt

## تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان -
الشبكة المصرية لحقوق الإنسان – نجده لحقوق الإنسان

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

نجدة لحقوق الانسان
Najda Human Rights
نجدة